



النائب المحترم عزيز بنبراهيم
عضو فريق العدالة والتنمية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

018

الموضوع: تأخر إبداء الرأي الفقهي بخصوص تهيئة ساحة سيدي بن عاشر بسلا.
المرجع: سؤالكم رقم 8761 بتاريخ 12 نوفمبر 2018.

سلام تام بوجود مولانا الإمام أيده الله،

وبعد، جوابا عن سؤالكم المشار إليه في المرجع أعلاه، يشرفني أن أخبركم بأن القاعدة الفقهية والشرعية، وكذا الظواهر الشريفة والنصوص الفقهية المتعلقة بالمقابر الإسلامية بالمملكة، تعتبر المقابر الإسلامية وفقا مستمرا على دفن موتى المسلمين، لا يجوز المساس بها أو التصرف فيها ولا في جزء منها بأي تصرف مخالف لما حبست عليه ووقفت من أجله، ولو توقف الدفن فيها طيلة عقود وسنوات، بحيث تبقى لها نفس الصفة والحرمة والاعتبار التي كانت لها أصلا حين الدفن فيها، باعتبار القبر وفقا على صاحبه بكيفية خاصة وحبسا عليه في إطار الوقف العام للمقبرة بأسرها، لا يجوز المساس به بأي تصرف ينال من كرامته أو ينتهك حرمة إلا في حالات استثنائية قليلة جدا..

واستنادا إلى ما يقتضيه واجب الحفاظ على المقابر الإسلامية لما وقفت عليه من دفن موتى المسلمين وإعادته فيها إذا تقادمت ودعت إلى ذلك ضرورة أكيدة، واعتبارا بأن المشروع الذي تعتزم وكالة ضفتي أبي رقرق إنجازها على أرض مقبرة سيدي بن عاشر، لا يندرج شرعا في الحالات الاستثنائية الخاصة التي يجوز فيها نبش القبور وتحويلها عن مكانها فإن الرأي الفقهي الذي خلص إليه النظر في المسألة من طرف الهيئة العلمية للإفتاء بالمجلس العلمي الأعلى، هو الأخذ بما تفيدته النصوص الفقهية والظواهر الشريفة، من واجب الإبقاء على أرضية المقبرة مقبرة، والحفاظ لها على الصفة الوقفية لغاية ما حبست عليه من دفن موتى المسلمين، ولو تقادمت وتوقف الدفن فيها لمدى عقود.

هذا مع مراعاة ما يجب القيام به من العناية والاهتمام بالمقبرة المذكورة التي تضم رفات عدد من العلماء والصلحاء، مما يجعل منها إرثا حضاريا ومجتمعيا لمدينة سلا خاصة، وللمغرب عامة، يقتضي المحافظة عليه، وصيانتته.

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

أحمد التوفيق

وتفضلوا بقبول خالص التحيات.